الفصل الخامس
معايير تقييم الربحية القومية

اولا: أوجه التشابه والاختلاف بين تقييم الربحية القومية وتقييم الربحية التجارية.

ثانيا: معايير قياس الربحية القومية او الاجتماعية.

- مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة.
- مدى مساهمة المشروع المقترح في تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل.
- الاثار البيئية للمشروع المقترح
- المساهمة في دعم الامن القومي

الفصل الخامس
معايير تقييم الربحية القومية

في الفصول السابقة تم التركيز على جانب الربحية التجارية لدراسات الجدوى الاقتصادية والتي قد لا تعطي صورة صادقة عن مدى مساهمة المشروع الاستثماري في الاقتصاد القومي، وبعبارة اخرى مدى مساهمة المشروع وارتباطه مع توجهات الخطط التنموية واثاره المتوقعة على الرفاهية الاجتماعية، اي لابد من دراسة جدوى المشروع من ناحية الاقتصاد الكلي. خاصة وان هنالك مشاريع استثمارية لا تهدف الى تحقيق اهداف تجارية فقط بل تهدف الى تحقيق اهداف قومية تتمثل في ضرورة تحقيق اهداف اجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي (القومي).

وبشكل عام فأن اي مشروع استثماري سواء كان زراعي، صناعي، خدماتي تكون تأثيراته على القطاع الذي يعمل فيه وعلى القطاعات الاخرى بتأثيرات مباشرة وغير مباشرة. فالتأثيرات التي سيحدثها المشروع في قطاعه تتحدد بزيادة في دخل القطاع (الذي يساوي حجم الانتاج الذي يحققه المشروع مضروبا في سعر المنتج)، اضافة الى زيادة عدد العاملين الموظفين في هذا القطاع وكذلك زيادة الدخول تبعا لذلك وزيادة معدلات الادخار تبعا لذلك. اما التأثيرات غير المباشرة فتتمثل في التأثيرات المتوقع ان يحدثها المشروع في القطاعات الاخرى، وذلك نتيجة الارتباطات والعلاقة الموجودة بين القطاعات (كدخول مادة زراعية كمادة اولية في انتاج سلعة

صناعية)، وهذه التأثيرات تتحدد في زيادة دخل القطاعات المتعاملة معها، وزيادة في عدد العمال الموظفين في القطاعات التي تتعامل مع هذا المشروع، والتوفير في ارصدة التحويل الخارجي نتيجة زيادة الانتاج.

اولا: أوجه التشابه والاختلاف بين تقييم الربحية القومية وتقييم الربحية التجارية

ولابد من الاشارة الى وجود تشابه واختلاف بين دراسة جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد الكلي (القومي) من حيث الشكل والمضمون مع دراسة الجدوى التجارية للمشروع فكلاهما يسعى الى تحديد المنافع والتكاليف من خلال تقدير مؤشرات الربحية للمشروع الاستثماري المقترح. ويمكن القول بأن تحليل الربحية ما هو الا خطوة على طريق تحليل الربحية القومية. في حين انهما (الربحية التجارية والقومية) تختلفان في عدة امور، حيث ان الهدف من تحليل الربحية التجارية هو تقدير صافي النتائج المالية للمشروع في حين يهدف تحليل الربحية القومية الى تقدير مساهمة المشروع في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ان الربحية التجارية تأخذ في الاعتبار الاثار التي يمكن التعبير عنها بقيمة نقدية مباشرة في حين يدخل في تحليل الربحية القومية الاثار المباشرة وغير المباشرة القابلة وغير القابلة للقياس النقدي. ولهذا نجد ان تحليل الربحية التجارية يعتمد على اسعار السوق في حين تعتمد الربحية القومية على استخدام اسعار الظل او الاسعار المحاسبية.

وبضوء ما ورد اعلاه فإن دراسة الجدوى القومية او الاجتماعية للمشروع المقترح على درجة كبيرة من الاهمية نظرا لانها تمثل دراسة المشروع من وجهة نظر

المجتمع او الاقتصاد القومي ككل، حيث يهتم هذا النوع من الدراسات بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري المقترح والمجتمع الذي يقام فيه، من خلال معرفة ما يستفيد المشروع من المجتمع وما يستفيده المجتمع من المشروع من خلال المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية للحكم على جدوى المشروع من الناحية القومية او الاجتماعية.

وتحديد وتقدير التكاليف والمنافع من وجهة نظر الاقتصاد القومي يتم على النحو الآتي :

1) لحساب التكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومي يتم تعديل بيانات التكلفة التجارية بالشكل الآتي :

أ- جميع الضرائب المفروضة على المشاريع التجارية كالضرائب الكمركية وغيرها تعد تكاليف ضمن عناصر التكلفة التجارية، اما بالنسبة للأقتصاد القومي فلا تعتبر الضرائب عنصر تكلفة ولابد من خصمها من التكلفة التجارية للوصول الى الربحية القومية.

ب- اذا استفاد المشروع من سياسات الدعم والحوافز التي تعتمدها الدولة بهدف تمكينه من المنافسة، فأنه يتعين عند حساب الربحية القومية اضافة قيمة الدعم والحوافز الى التكلفة.

ت- اذا كانت تكلفة المشروع تتضمن جزء بالنقد الاجنبي، فيجب الاخذ بالسعر الحقيقي للعملة المحلية مقومة بالعملة الاجنبية وليس الاخذ بسعر الصرف غير الواقعي.

ثانيا: معايير قياس الربحية القومية او الاجتماعية

1. مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة.
2. مدى مساهمة المشروع المقترح في تحسين وضع ميزان المدفوعات.
3. مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل.
4. الاثار البيئية للمشروع المقترح.
5. المساهمة في دعم الامن القومي.

اولا : مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة

ويتم تقدير هذه المساهمة من خلال احتساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع وماهي نسبتها الى القيمة الاجمالية المتولدة على مستوى الاقتصاد القومي، ويتم احتساب القيمة المضافة بطريقتين هما :-

أ- طريقة عوائد عناصر الانتاج :- حيث تحتسب القيمة المضافة بهذه الطريقة وفق الاتي:- القيمة المضافة = الاجور + الفوائد + الربح + الريع

ومن ثم يتم حساب مساهمة المشروع في توليد الدخل القومي وفق الاتي :-

مساهمة المشروع في توليد الدخل القومي = القيمة المضافة للمشروع في سنة معينة / القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد القومي *100%

ب- طريقة الانتاج والمستلزمات :- وتحسب القيمة المضافة بهذه الطريقة وفق الاتي:- القيمة المضافة = قيمة الانتاج بسعر السوق - (قيمة مستلزمات الانتاج + الاندثار) + الضرائب غير المباشرة - الاعانات .

ثانيا : مدى مساهمة المشروع المقترح في تحسين وضع ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن صافي قيمة التعاملات المنظورة وغير المنظورة مع العالم الخارجي، وتبعا لذلك هنالك مشاريع تكون لها اثار ايجابية على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة ايرادات الدولة من العملات الاجنبية.

فميزان المدفوعات = (الصادرات السلعية + المتحصلات والتحويلات من النقد الاجنبي من مصادر اخرى) – (الواردات السلعية + المدفوعات والتحويلات الاخرى من النقد الاجنبي).

وعلى اساس ذلك فميزان المدفوعات فيه تدفقات نقدية داخلة (مباشرة وغير مباشرة) وتدفقات نقدية خارجة (مباشرة وغير مباشرة)، وكلها تكون بالعملة الاجنبية.

ويمكن توضيح ذلك بالجدول الاتي :-

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
أ- التدفقات المباشرة (راس المال، الصادرات، القروض النقدية، قروض في شكل سلع وخدمات)	أ) التدفقات المباشرة (واردات، سداد اقساط، قروض وفوائد، اجور مدفوعة بالعملة الاجنبية).
ب- التدفقات غير المباشرة (صادرات، قروض نقدية، راس المال)	ب) تدفقات غير مباشرة (واردات من الخارج)

وعلى اساس كون صافي التدفق النقدي موجبا فهذا يعني ان المشروع عمل على توفير عملات اجنبية. ومن اجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فانه يلزم تحديد ما ياتي :-

أ) قيمة الصادرات

ب)قيمة الاستيرادات

ت)الايرادات بالعملات الاجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة :- والمقصود بهذه الايرادات الناتجة من تقديم خدمات للخارج كالحصول على ايجار مباني تابعة للمشروع بالخارج، او الحصول على ارباح لاسهم تمثل حصته في مشاريع بالخارج، او تلك الايرادات الناتجة عن طريق تقديم استشارات للخارج وغيره.

ث)المدفوعات بالعملات الاجنبية التي تدفعها المشروعات خلاف الاستيرادات من السلع، والمقصود بها اي خدمات تقدم للمشروع من جهات اجنبية يترتب عليها التزامات ومدفوعات بالعملة الاجنبية تدفع من قبل المشروع، لخدمات استشارية او لخدمات نقل وغيره.

ج)الاحلال محل الواردات :- في بعض الاحيان وبغض النظر عن النتائج الاخرى قد يتم اعطاء افضلية للمشاريع تنتج سلعا كان البلد يستوردها من الخارج مما يعني توفيرا لفرص عمل جديدة وخلق دخول جديدة للعاملين فيها مما يعني عائدا اجتماعيا كبيرا.

وبشكل عام يمكن الحكم على مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات او زيادة العبء عليه، فعندما تكون النتيجة النهائية موجبة لصافي التدفق النقدي بالقيمة الحالية فان ذلك يعني ان المشروع المقترح يساهم في دعم ميزان المدفوعات، والعكس صحيح.

حيث ان المشروع ينتج سلع تحل محل الاستيرادات بقيمة (250) دولار مما يعني انه سيتوفر هذا المبلغ بدلا من دفعها ثمن الاستيرادات (البالغة 250 دولار) .

ثالثا : مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل

ان خفض البطالة وزيادة تشغيل الايادي العاملة يمثل هدفا مهما من اهداف التنمية وخصوصا في البلدان النامية، ولابد من معرفة مساهمة المشروع في هذا الجانب، ويتطلب الامر معرفة عدد العاملين الذي يقوم المشروع بتشغيلهم وكذلك نسبة العمالة المحلية الى اجمالي العمالة التي يوفرها المشروع، ومعرفة مساهمة المشروع في توليد الاجور المدفوعه للعاملين المحليين الى اجمالي الاجور المدفوعه للعاملين جميعا لدى المشروع. وكقاعدة عامة كلما ارتفع عدد العاملين الذين يوظفهم المشروع، وارتفعت نسبتهم في اجمالي العمالة لدى المشروع، وارتفعت نسبة الاجور المدفوعة للعاملين المحليين في اجمالي الاجور المدفوعة من قبل المشروع كلما كان ذلك دليلا على ارتفاع العائد الاقتصادي (الاجتماعي) للمشروع .

رابعا : الاثار البيئية للمشروع المقترح

قد يكون للمشروع تأثيرات على البيئة، حيث ان تلوث البيئة اصبح من المسائل الدولية التي اخذت تحظى باهتمام جميع دول العالم والمنظمات الدولية، والتي لابد من اخذها بنظر الاعتبار على المستوى المحلي والاقليمي، فهناك بعض المشروعات التي قد تترك اثارا سلبية على البيئة وخاصة مثل الصناعات الكيمياوية او النووية او الصناعات ذات الاشعاعات (كوسائل الاتصال الحديثة) من خلال مخلفاتها او تلويثها للهواء او اشعاعاتها الضارة للصحة العامة والبيئة، وتبعا لذلك تشترط بعض الدول ومن اجل معالجة هذه الاثار السلبية على البيئة وصحة العاملين وغيره، ضرورة المعالجة من خلال توفر تجهيزات معينة لمعالجة الابخرة لمنع تلوث الهواء وعدم رمي المخلفات الصناعية في الانهر والطمر الصحي للمخلفات وغيره.

ومن جانب اخر فلابد من تحديد الاثار السلبية للمشاريع المقترحة على العادات والقيم الاجتماعية والتقاليد ومحاولة معالجة هذه الاثار السلبية ان وجدت.

وتجدر الاشارة الى وجود صعوبات لتحديد القياس الكمي لهذه الاثار السلبية الموضحه اعلاه الا انه قد تم معالجة ذلك باستخدام برامج حاسوبية متخصصة.

وبشكل عام فان دراسة الجدوى البيئية تهدف الى تحقيق العديد من الاهداف ومنها :-

- ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص اللازمة.
- استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث واضرار خطيرة يتعذر اصلاحها .

- تلافي منازعات بيئية بين ملاك المشروع والاهداف الاخرى .
- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في حالة طلب تمويلي من جهات دولية نظرا لان كثير من المؤسسات التمويلية كالبنك الدولي يدخل الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الانمائية التي يمولها .
- تحديد الاضرار (الكمية والنوعية الايجابية والسلبية الانية والمستقبلية) لاثار المشروع على البيئة وتحديد الاجراءات الوقائية وطرق المعالجة لهذه الاثار السلبية على البيئة ان وجدت .

والمخطط الاتي يوضح علاقة المشروع بالبيئة الخارجية وكما ياتي :-

شكل (11)

علاقة المشروع بالبيئة الخارجية

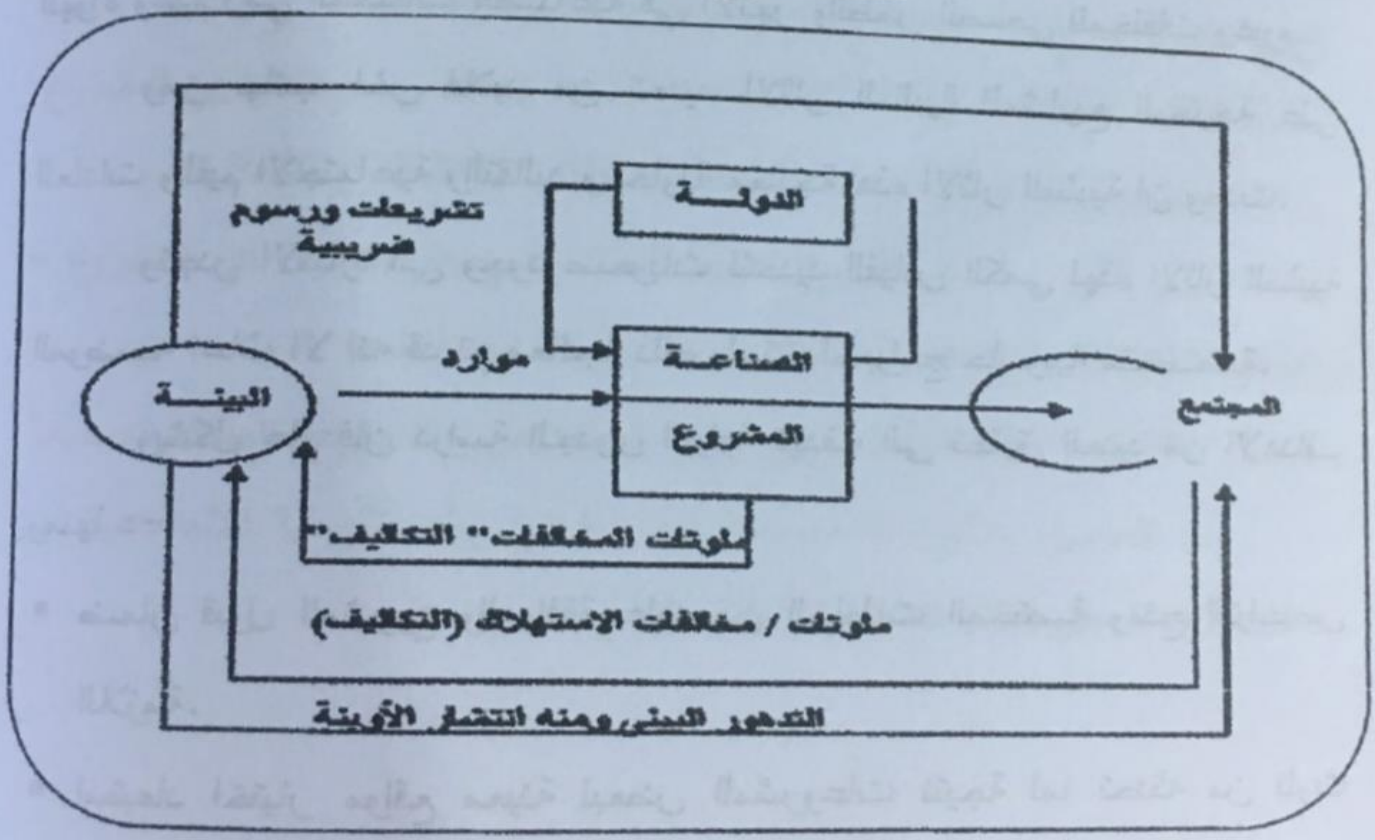

خامسا :- المساهمة في دعم الامن القومي

وذلك من خلال مساهمة المشروعات الاستثمارية في تحقيق الامن الغذائي او الامن العسكري والتي تعد مشروعات استراتيجية لا تخضع لمعاييرالربحية التجارية لانها توفر سلعا اساسية او ضرورية يحتاجها المجتمع .